

مشكل تدفق الأموال الأجنبية

الى الدول النامية

اعداد : هسنى خليل محمد

سكرتير اول بالمنظمة العربية

للعلوم الانارية - جامعة الدول العربية

نواجه ادول النامية مشاكل كثيرة ومعقدة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية مما يستلزم بالضرورة زيادة متحصلاتها من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الآلات والخبرة الفنية وقطع الغيار والمواد اللازمة لمصانعها الناشئة بالإضافة الى السلع الغذائية والاستهلاكية لتى لا تستطيع انتاجها بالكميات الكافية لمواجهة التزايد السككى بها .

ولانك ان الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية كان يمكن تدبيره بسهولة لو كلن فى الامكان اعتماد الدول النامية على منحصلاتها من الصادرات ، وما يمكن ان تحققه من نجاح فى مجال التجارة الدولية ، ولكن بالرغم من المصلوبات التى تنفذها هذه الدول لزيادة صادراتها فلا تزال يقابلها العديد من العقبات ، حتى ان نصيبها من الصادرات العالمية هبط من حوالى ٣١٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ١٧٪ فى عام ١٩٧٠ ، هذا بجانب ان تجارتها الخارجية تمثل نسبة عالية من الدخل المحلى ، كما تمثل المواد الخام الجزء الاكظم من صادرات هذه الدول ، ولهذا فلن أى تغير فى أسعار المواد الخام يؤثر على قيمة الصادرات فى الدول النامية وبالتالى يتأثر الدخل المحلى لتلك الدول ، الى جانب ذلك فلن الدول المتقدمة تتحكم فى أسعار المواد الخام ، حيث انها لازالت المستورد الأول والهم لتلك المواد .

ولذلك يتفق جميع الاقتصاديين على ان ندرة رأس المال تعتبر من المشكل الرئيسية اى تواجهها الدول النامية ، ولا سيما الدول التى تتبع سياسة انمكية قومها التصنيع بمعدلات سريعة ، وقد أثبت التطبيق العملى ان هذه الدول لا تستطيع فى الغالب ان تحقق معدلات للانخار تكفى بتغطية احتياجات الاستثمار ، بل وحتى على افتراض ان بعض هذه الدول تسنى لها الارتفاع بمستوى الانخار القومى الى المعدل المرفوب أو المستهدف لتراكم رؤوس الأموال ، فلن من شأن اعتمادها على الخارج فى الحصول على الآلات والمعدات وغيرها من السلع الاستثمارية والمواد الأولية بل وعلى الأفضية فى بعض الأحيان - ان تتعرض بالطراد لعجز فى ميزان المدفوعات الجارية قد يلازمها بشكل دائم ومستمر .

وهذا كان لا يفر أمل هذه الدول من الاعتماد على انسياب الاموال الاجنبية اليها ، بل والعمل على تشجيعها وجذبها في كثير من الأحيان . وقد تمثلت القنوات التي سارت فيها الاموال الاجنبية الطويلة الاجل الى الدول النامية في الآتي (١) :

- ١ - الاعانات والمنح من الحكومات الاجنبية .
- ٢ - الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، والتي تنقسم الى :
 - أ . القروض الطويلة الاجل التي تمنحها الحكومات الاجنبية .
 - ب) قروض مؤسسات التمويل الدولية .
 - ج) قروض المؤسسات المملوكة والمصرفية الاجنبية .
- ٣ - رؤوس الاموال الخاصة ، والتي قد تكون في صورة :
 - أ) قروض اى استثمارات غير مباشرة) .
 - ب) الاستثمارات المباشرة بالمساهمة في رؤوس الاموال .

الاعانات والمنح من الحكومات الاجنبية :

وتعتمد بالاعانات والمنح ، الاموال التي تعطى من جانب الحكومات الى الدول لادامة دون سداد من جانب هذه الدول . وقد ساد هذا النوع من تدفق الاموال الاجنبية بشكل خاص من الولايات المتحدة الامريكية الى الدول الاوربية بعد الحرب العالمية الثانية (وهو ما عرف بمشروع مارشال) ثم الى الدول النامية الاخرى منذ فترة الخمسينات .

الا ان هذا النوع من التدفق يتميز لسلسا بافتراسه السياسية ، ويتمثل في المعونات العسكرية بصفة خاصة ، ولهذا فمن الملاحظ ان الدول الرئيسية

- ١ . قسم البنك الدولي (في تقريره السنوية) لقروض الاجنبية كالآتي :
- منح الرسمية Official grant
- القروض الرسمية لشالية (او القروض المبررة)

Bilateral official loans (or soft Loans)

- Multilateral Loans
- Private
- Supplier Credit
- Bank Credit
- Other

- قروض المتعدد الاطراف
- اقروض خاصة
- تسويات الموردين
- تمهيلات المصرفية
- اخرى

المسلمة لمعونة الأمريكية كانت هي الدول التي دخلت مع الولايات المتحدة في أحلاف عسكرية ، أو الدول التي أظهرت استعدادها للاحتفاظ بتسليحات عسكرية ضخمة (مثل ذلك تركيا - فورموزا - كوريا الجنوبية - فيتنام الجنوبية - ألبانيا - إسبانيا - باكستان ...) (١١) ، وفي وقت الحاضر كما هو معروف تتدفق هذه المعونات دون حدود إلى إسرائيل .

لها المعونات الاقتصادية البحتة والتي قدمت في صورة منح أو إعانات ، سواء من جانب الولايات المتحدة ، أو فرنسا (بالنسبة للدول الإفريقية التي كانت تستغمرها وتقوم بتقديمها حلليا للسوق الأوروبية المشتركة) ، أو بريطانيا (بالنسبة لدول الكومنولث) فبالرغم من أنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة لكثير من الدول التي تلقتها ، إلا أن الواقع يدل على أن الأثر الصافي لهذه المعونات في الدول النامية كان أقل وقعا على التنمية الاقتصادية ، ولم تضر كثيرا من الهيكل الاقتصادي والسياسية لهذه الدول ، ولم تخفف من المشاكل التي تواجهها في سبل التنمية ، وخلصنا أن السياسة التي كانت تتبناها الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية خلال عقد الستينات والخمسينات والتي كتبت نتجها بالاندفاع نحو الأحلاف والقواعد العسكرية - كما سبقت الإشارة - قد أساء كثيرا إلى الأهداف الاقتصادية للمعونات والمعونات التي قدمت للدول الأقل تقدما والتي ارتبطت بهذه الأحلاف وخلصنا خلال الفترة التي تميزت بتصاعد الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية والغربية .

ولهذا فمن الملاحظ أن الأهمية النسبية لهذه المعونات قد انخفضت إلى حد كبير الآن ، وخصوصا منذ بداية الستينات (بعد الأزمة الكوبية) وإعادة الولايات المتحدة الأمريكية النظر كلية في برنامج المعونة الأجنبية الأمريكية ، وتغير موقف الدول النامية تجاه هذا النوع من المعونات وخصوصا وأن معظمها اعتقلت مقدة تؤدي إلى الارتباط بقبود سياسية واقتصادية قد تحد من مجالات تحرك الدول المتقدمة لها وتعرض استقلالها الاقتصادي والسياسي للخطر ، ولذلك فقد انخفضت قيمة المعونات المنوحة من الدول الغربية المتقدمة لدول النامية من ٢٠ بليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٩ بليون دولار عام ١٩٧٠ .

التروض الطويلة الأجل التي تمنحها الحكومات الأجنبية :

تقوم الحكومات الأجنبية للدول المتقدمة بتقديم قروض للدول النامية غالبا ما تكون قروضا سهلة أو ميسرة ، ومن أمثلها القروض التي يزود بها الاتحاد السوفيتي الدول النامية ، أو التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية

1 H. Arnold, Aid For Developing Countries, Chester Springs, Penn., U.S.A., 1962.

عن طريق صندوق قروض التنمية الأمريكى وبنك التصدير والاستيراد
وبرنامج تصريف فوائض الحاصلات الزراعية الأمريكية .

وتتميز هذه القروض بمرونة الشروط التى تقدم بمقتضاها ، كطول الأجل
وقبول الوفاء كيا أو جزئيا بالعملة الوطنية للدول المدينة ، أو بالسلع التى
تسهم القروض فى إمكانية التوسع فى إنتاجها ، وانخفاض سعر الفائدة
بدرجة محسوسة عن الأسعار السائدة بالأسواق المالية ، والإعفاء من
الالتزام بسداد الأقساط فى السنوات الأولى للقرض ، وجواز تأجيل سداد
الأقساط فى حالات الضرورة .

وتحتل انولايات المتحدة المرتبة الأولى فى منح القروض الحكومية والتى
يتجه معظمها أساسا الى دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية والى
إسرائيل بشكل مميز لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية ، وبقى الولايات
المتحدة - ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا ثم اليابان .

ولرغم من أهمية هذا النوع من القروض للدول النامية ، إلا أن معظمها
مقيد إذ يضطر الدول المقدم إليها المعونة غالبا الى شراء سلع وآلات وهدد
وأى مستلزمات أخرى من الدول المقرضة وبشروط تكون أقل عدالة من
شروط القروض الدولية الأخرى غير المقيدة ، مما يجعل هذه القروض
أكثر تكلفة بالنسبة للدول النامية من القروض الأخرى (١) . ولذلك يطلق
على هذا النوع من القروض (المعونة المقيدة أو المشروطة Tied Aid) .

ومن جهة أخرى يتضح من دراسة للبنك الدولى (٢) أن القروض الرسمية
الثنائية (لعوالى ٨. دولة نامية - أعضاء فى البنك) ارتفعت من حوالى
١١.٣ بليون دولار عام ١٩٦٥ الى حوالى ٢٤.٤ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ ،
وقد ترتب على هذا الارتفاع زيادة عبء هذه الديون على اقتصاديات الدول
(كما يوضحه نصيب الفرد من الديون الخارجية) .

ومن المشاكل الفعلية التى واجهتها الدول النامية فى سبيل الحصول
على هذه القروض اتجاه أسعار الفائدة للارتفاع ، إذ ارتفع متوسط سعر
الفائدة من ٤٪ فى عام ١٩٦٥ الى ٥٪ فى عام ١٩٧٠ ، ولذالك ارتفعت
نسبة الفائدة الى اجمالى خدمة الديون من ٢٦٪ فى عام ١٩٦٥ الى ٣٠٪
فى عام ١٩٧٠ . ويجتنب ذلك فقد تميزت القروض الممنوحة بتخفيض أهمل
الاستحقاق ، والالتزام بالتسديد أو الحصول على قرض جديد حتى فى حالات
عدم بدء المشروع الممول بالقرض فى توليد هامد ككف للسداد ، كما أن فترة

1 - Bimal Jalan, Gains To Donor Countries From Tied Aid, I.M.F., Financial and Development Vol. 2, 1969.

2 - World Bank & International Development Association, Annual Report, 1972.

السماح (Grace period) لم تزد إلا بشكل طفيف ، فقد ارتفع المتوسط من (٢٠ سنة) في عام ١٩٦٥ ، إلى (٢٧ سنة) في عام ١٩٧٠ . ولهذا فقد اضطرت الدول النامية أن تسدد في عام ١٩٧٠ مبلغ ٩٦ بليون دولار كالتساط وتكلفة ، ويحتل ذلك ٥٣٪ من إجمالي ما حصلت عليه في صورة قروض ومنح في العام المذكور (١) .

ومن كل هذا يتضح أن القروض الحكومية الأجنبية للدول النامية أصبحت ثقيلة العبء ، بجانب مشاكل الحصول على هذه القروض والارتباطات السيولة التي كثيرا ما تحيط بها ، ولهذا بدأت الدول النامية في زيادة اعتمادها على المنظمات الدولية للتمويل .

القروض من مؤسسات التمويل الدولية :

كان الاهتمام بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير (يطلق عليه حلقيا البنك الدولي) في عام ١٩٤٤ بمقتضى اتفاقية برينتون وودز ينصب أساسا على تعبير الدول الأوروبية التي خربتها الحرب العالمية الثانية ، ولكن بعد ازدهار اقتصاديات هذه الدول اتجهت اهتمامات البنك إلى تشجيع التراكم الرأسمالي في البلاد النامية ، وذلك عن طريق منح البنك حسمًا للاستثمارات الأجنبية الخاصة والعمل على سد النقص في الاستثمارات المحلية إذا تعذر الحصول على قروض بأسعار ميسرة ، أما من مورد البنك ، أو بما يحصل عليه البنك من قروض، وبمعنى آخر أن البنك يعمل على تشجيع الاستثمار الدولي وحركة رموس الأموال لتنمية البلاد المحتاجة للتنمية . كما يقوم البنك بتقديم المعونات الفنية للدول النامية والتي ليس لها كوادر فنية لدراسة المشروعات الاستثمارية ، وبذلك أصبح البنك مركزًا هامًا لدراسة المشروعات الاقتصادية ، وخاصة في مجال الدراسات السابقة لتقييم المشروع ومنح الائتمان Feasibility Studies

وقد تفرع عن البنك - مؤسسة التمويل الدولية (IFC) International Finance Corp. والتي أنشئت عام ١٩٥٦ ، وتضم عددًا من أعضاء البنك الدولي يساهمون في رأسمالها ، والغرض منها إتاحة الفرصة للمشروعات للخاصة (الصغيرة والمتوسطة) للحصول على ما يلزمها من موارد مالية دون الحاجة لضمان حكومات هذه المشروعات ، أى أن اهتمام هذه المؤسسة ينصب أساسا على تشجيع رأس المال الخاص ، وتهتم بالربحية ، وتقدم القروض لفترات متوسطة تتراوح ما بين خمس وخمسة عشرة سنة . وبذلك فالمؤسسة تعمل على إيجاد المناخ الاستثماري الملائم سواء عن طريق القروض التي تقدمها أو عن طريق جمع المستثمرين الأجانب

1 - Kredit Bank, Weekly Bulletin, The External Debt of the Developing Countries, March 9, 1973.

المستثمرين المحليين في مشروع واحد ، مع الكرارر الفنية اللازمة لإدارة المشروع .

كما تترع عن البنك أيضا — مؤسسة التنمية الدولية International Development Asso. (ICA) وقد انشئت عام ١٩٦٠ ، وتتراى تقديم القروض للدول النامية بسعر منفضة وأجل طويلة ، وتمتاز قروضها بالمرونة بالنسبة للدول النامية ، وخصوصا أن السداد يتم بعملة الدول المدينة ولا تلجأ المنظمة للاقتراض من الأسواق المالية ، ولهذا فهي مضطرة للرجوع إلى لامضاء للمطالبة بتغطية الاككتب في رأس المال من وقت لآخر . ولا تطاب المؤسسة الدول النامية بفقدة على قروضها ، وانما بعمولة إدارية قدرها ٧٥٪ سنويا على المبالغ المسحوبة ، وتسدد الدين غالبا في حدود ٥٠ عاما وبفترة سماح تبلغ عشرة سنوات الأولى .

ولا شك في أهمية هذه المؤسسات الدولية بالنسبة للدول النامية ، لأنه يلاحظ أن مواردها وقروضها لا تغطى إلا جزءا يسيرا من احتياجات الدول النامية ، إذ لا تزيد نسبة قروضها عن حوالي ٢٠٪ من إجمالي القروض الخارجية لدول النامية ، وقد بلغت قيمة القروض التي منحها لسك الدول للدول النامية خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ حوالي ٩٥ بليون دولار ، وانعت قروض مؤسسة التنمية الدولية خلال نفس الفترة حوالي ٣ بلايين دولار . أما مؤسسة التمويل الدولية فقد بلغ إجمالي قروضها خلال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٩ حوالي ٢٩٢ مابون دولار فقط . بجانب هذا يمكن الإشارة إلى الملاحظات الآتية :

— يقترض البنك الدولي بسعر مقدة يزيد بنسبة حوالي ٥٠٪ من السعر الذي يقترض به البنك من الأسواق ، ومع اتجاه هذا السعر الأخير لزيادة اتجاه سعر البنك إلى الارتفاع بالقلى . حتى يمكن القول أن قروض البنك تعتمد على أسس تجارية .

— أن حجم القروض التي يتيحها البنك للدول الاعضاء يعتبر سفيرا . خصوصا وأن قروض البنك لا تذهب جميعها للضرورة إلى الدول النامية فقط ، إذ يمنح البنك جزءا من قروضه ببلغت حوالي ١٥٪ من إجمالي القروض خلال عقد الستينات ، إلى الدول المتقدمة الاعضاء في البنك .

— لم يكن البنك دائما يقدم قروضا وانما كانت مساعداته الفنية أهم من قروضه .

— طول وتعقيد الإجراءات اللازمة لطلب القروض ، وفي بعض الأحيان يتمتع البنك من الاقتراض لأسباب قبل الجدل .

— تأثر البنك في بعض الأحيان بسياسات وضغوط الدول التي تساعدهم بالتنصيص الأكبر في رأسماله (يشار هنا الى موقف البنك في تمويل السد العالي عام ١٩٥٦) .

— يميل البنك الى الرأي الذي يقرر ان مقدرة البلاد النامية على استيعاب رأس المال (Absorbation Capacity) محدودة ، ولذلك لا يتوسع في اراضها بحسب حاجتها .

— أما مؤسسة التنمية الدولية فان سياستها لا تختلف كثيرا عن سياسة البنك وخاصة وانها مندمجة بالهيكل التنظيمي للبنك ، بحيث أنها لا تلجأ الى الأسواق الخاصة لرأس المال لزيادة مواردها ، ولهذا فان المؤسسة لا تقدم قروضها الى الدول الاعضاء الا في حالة تعذر الحصول على الأموال اللازمة بشروط معقولة من المصادر الخاصة أو من ههئت الاتراض الدولية أو الائتمانية ، وبشرط ان يكون التحفظ القومي لكل فرد من السكان في الدولة العضو منخفضا بصورة ملحوظة .

— توجه معظم توظيفات مؤسسة التمويل الدولية الى تنمية صناعات قائمة فعلا ، أو أن المساهمة فيها أو التوسع فيها يدر أربحا بنسب تقترب من المتوسط التجارية العادية ، وتتراوح أسعار الفائدة على قروضها ما بين ٦ ، ٧ ٪ مع الاشتراك في الأرباح غالبا . ولا يقتصر نشاط المؤسسة على الدول النامية فقط ، وانما تعمل كمنظمة تابعة للبنك الدولي في جميع الدول الاعضاء سواء كانت نامية أو متقدمة . ولهذا يمكن القول ان دور المؤسسة في التنمية الاقتصادية محدود ومقيد للغاية ، وخاصة وانها تمتنع عن تمويل مشروعات القطاع العام .

هذا وقد اتفق — صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز ، وكان من بين أهدافه ايجاد مصدر نوية للقود والائتمان يمكنها ان تساعد الدول التي تواجه عجزا مؤقتا في موازين مدفوعاتها . وقد بلغ إجمالي حصص الدول الاعضاء (أي مجموع موارد الصندوق) في نهاية عام ١٩٧١ مبلغ ٢٨٩ بليون دولار . ويتم استخدام موارد الصندوق عن طريق حق السحب العام (General Drawing Right) والتسهيلات الائتمانية (Arrangement Stand-by) والتمويل التعميضي (Compensatory Finance) وحقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights)

وتواجه الدول النامية العديد من العقبات في تعاملها مع الصندوق ، فحق السحب العام مرتبط بحصة الدولة ، وهذه الحصص وضعت معايرها في عام ١٩٤٤ ، ولهذا فان حوالي ٧٠ ٪ من إجمالي الحصص تمتلكها الدول الغنية العشر ، كما ان متطلبات التنمية الاقتصادية تتعارض مع شروط السحب ، فالدول النامية لا بد وان تتعرض لعجز في موازين مدفوعاتها

لفترة قد يطول بينها الصندوق ينظر الى هذا العجز على انه من العيوب الاقتصادية للدول النامية . وبدلا من ان يكون هذا العجز سببا في تقديم القروض يصبح اول عوامل منعها .

كما ان التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق غالبا ما تؤدي الى تدخل الصندوق بشكل مباشر في الشؤون الاقتصادية للدول النامية . وفرض برامج الثبيت او الاستقرار المالى والتدنى عنها (Stabilization Programme) وبالرغم من أهمية التمويل التعويضى للدول النامية الا ان مصر فترة السداد من ثلاث الى خمس سنوات بجانب ضائقة القروض والتي تزيد عن ٢٥٪ من حصة الدولة العضو (ارتفعت الى ٥٠٪ بشروط معينة) واننى اسلما تعتبر ضئيلة - هذه العوامل تفتقد هذا النوع من التمويل كثيرا من أهميته .

ولعل من أهم مميزات حقوق السحب الخاصة انها لا تتطلب شرط دفع حصص سواء بالذهب او بالعملات الأجنبية او حتى بالعملات المحلية ، اذ انها قيود دفترية ، بجانب ان السحب على هذه الحقوق غير مقيد وانها متلحة للاستخدام وفقا للقواعد المنظمة لها دون ان تكون مشروطة بفتحها سياسات اقتصادية ومالية معينة كما هو الحال فيما يتعلق باستخدام موارد الصندوق العادية . الا ان تخصيص هذه الحقوق جاء آليا على اساس حجم حصة الدول في الصندوق دون الاخذ في الاعتبار اهدانا معينة اخرى وعلى راسها استخدام جزء من التسهيلات الجديدة في مساعدة الدول النامية سواء في تمويل التنمية الاقتصادية او في مساعدة برامج المحافظة على توازن اسعار المواد الأولية ، ولهذا جاء التخصيص في صالح الدول المتقدمة كلية ودون استعادة الدول النامية بشكل ملموس .

وعموما فان نظام صندوق النقد الدولى منذ انشائه يعتبر في صالح الدول الكبرى المتقدمة تماما ، مما أدى الى سيطرة الدول الكبرى على قراراته وموارده واستخداماته ، ويصعب القول ان الصندوق قد نجح في تقديم المعون اللازم للدول النامية في مجال الأموال القصيرة الاجل التي تحتاج اليها هذه الدول ، وقد بلغت أهمية المعونة الفنية (Technical Assistance) التي يقدمها الصندوق المعونة المالية في اغلب الأحيان .

قروض المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية :

سوق الدولار الأوروى :

تتمثل السوق في ارمدة احصائيات بالدولار الموجودة طرف البنوك الأجنبية - خارج الولايات المتحدة) في كل انحاء العالم واسلما في الدول الأوروبية وعلى وجه خاص لندن . وقد أخذت سوق الدولار الأوروى (Eurodollar Market) في النهو والاتساع متمتعة باستقلال ذاتى كبير .

وتعمل هذه السوق على تيسير انتقال رمبوس الأموال ، والتأثير على اتجاهات أسعار الفائدة لحد ما ، وزيادة حدة المنافسة بين البنوك - والتي ترحب بها بعض الدول - نظرا لأنها تعمل في بعض الأحيان على خفض الفائدة المحلية ، إلا أن بعض الدول الأخرى تنظر إلى هذه المنافسة بعدم الرضا ، على أساس أنها تعمل على تشجيع ازدياد القروض التي ترتفع فيها نسبة المخاطر .

وقد ازداد حجم السوق بشكل تصاعدي ، وساعد على ذلك تزايد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ، والاضطرابات والإزمات النقدية التي شهدتها الأسواق النقدية العالمية في السنوات الأخيرة ، ولهذا فقد ارتفع حجم السوق من حوالي ٩٠ بليون دولار في عام ١٩٦٤ إلى حوالي ٦١٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٢ (١) .

ولقد كان من المفروض أن تمثل السوق موردا هاما للدول النامية للحصول على الأموال التصرية الأجل وخاصة في عمليات تمويل التجارة الخارجية ، إلا أنه يلاحظ أن عمليات السوق تخضع لها للقواعد المصرفية التقليدية من سهولة وضمن وربحية ، ولهذا فإن تسهيلات أسواق تسفيد منها أساسا الشركات الأوروبية الكبرى ، وفروع الشركات الأمريكية في الخارج ، وكبار المتعاملين الأفراد في التجارة الدولية ، والمتخصصين في التعامل بالنقد ، ولذلك فإن التجماء الدول النامية إلى هذه السوق يعتبر محدودا للغاية ، إذ تواجه بالأوضاع السابقة عند تعاملها مع هذه السوق، والتي يقوم التعامل فيها أساسا على توازن العرض والطلب على الأموال وبالتالي تنشى شروط السداد مع ما يكون سقدا في الأسواق العالمية عند الائتراض ، وخصوصا أسعار الفائدة ، والاضطرار إلى السداد بالعملة الأجنبية القابلة للتداول في الأسواق العالمية ، بجانب قصر أجل الاستحقاق ، وعدم وجود الضمان الكافي في أغلب الأحيان .

الاستثمارات الأجنبية عبر الجابثرة :

من التحولات الهامة التي حدثت في شكل رأس المال الأجنبي تلاقى أهمية القروض الأجنبية الخاصة ، والتي كانت تتم عن طريق اكتساب الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين بالدول المتقدمة ، في القروض التي تصدر في الدول النامية سواء عن طريق الحكومات في هذه الدول أو عن طريق الشركات المؤسسة بها والتي كان يظب على معظمها الطابع الأجنبي . وقد كان هذا الشكل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي انتشاراً

١ - Bank for International Settlements, Annual Report, 1972/1973.

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكان منذ ذلك الحين أخذت الإهية النسبية بها تقل إلى حد كبير للغاية وقد يرجع ذلك إلى :

١ - عدم ثقة المستثمرين الأجانب في حكومات معظم الدول انامية من حيث الوفاء بالتزاماتها . ولا شك أن تجربة الأزمة الاقتصادية الكبرى التي سادت العالم خلال الثلاثينات وتوقف بعض الدول النامية عن سداد التزاماتها كانت درساً قاسياً لمستثمرين الأجانب جعلهم يفتقدون الثقة في حكومات هذه الدول .

٢ - أن عدداً كبيراً من الشركات في الدول المتقدمة اقتصادياً أصبح محظوراً عليها الاكتهاب في قروض اجنبية لأسباب تتعلق بالمصالح الاقتصادية القومية .

ولذلك فليس من المتوقع أن نستفيد بهذا الشكل من رأس المال الأجنبي الدول انامية ، ولا يمكن أن تعتمد عليه هذه الدول في تمويل مشروعاتها .

الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

حتى موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو رأس المال الأجنبي بات أكثر من الاهتمام ، ودار حوله الكثير من المناقشات والجدل . وانقسمت الآراء فيه إلى معارضين ومجذبين ، وقد يكون تجاه معارضة رأس المال الأجنبي من خلال تطبيق الفكر الاشتراكي وبالذات في الاتحاد السوفيتي ، خلال حكم ستالين ، الذي كان حكمه يقوم على فكرة الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن أساليب الرأسمالي . وقد تأكد هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية ، واتساع رقعة دول أوروبا الشرقية الاشتراكية ، وأصبح مبدأ الاكتفاء الذاتي من المبادئ الأساسية التي تتبناها هذه الدول .

وقد ارتبط هذا الفكر ونمى في الدول النامية بعد استقلالها وحرصها على أنهاء استقلالها الاقتصادي والمالي ، ولهذا فقد يلزم معظمها بعدم السماح لرأس المال الأجنبي في أن يستثمر بها كلية أو جزئياً ، وقد غدى هذا الموقف خشية التسمر القومي من مشاركة رأس المال الأجنبي في النشاط

١ - بحر الانتارة هنا إلى أن إسرائيل هي أكثر الدول في العالم اعتمداً على هذا المصدر في تمويل مشروعاتها وسد العجز في ميزان مدفوعاتها ، ولكن يرجع ذلك كما هو معروف لتسبب سياسة تفرقتها الاقتصادية ، وقد بلغت الاستثمارات الأجنبي التي دخلت لإسرائيل في عام ١٩٧٢ حوالي ٤٦ مليون جنيه إسترليني ، حيث تضاعفت الاستثمارات المباشرة المشاركة لعام ١٩٧١ ، كما ارتفعت قيمة شراء الأجانب للأوراق المالية الإسرائيلية من ٨ ملايين جنيه إسترليني عام ١٩٧١ إلى ١٤ مليون جنيه إسترليني في عام ١٩٧٢ .

- Financial Times, June 19, 1973.

الاقتصادى وتحوله مرة اخرى الى وسيلة من وسائل الضغط السياسى والاقتصادى لا تمشى مع الاستقلال الوطنى .

ويرنى معارضو رأس المال الأجنبى حججهم على أن رأس المال الأجنبى يتجه أسلسا الى الاستثمار فى الدول الصناعية المتقدمة ، ولا يتجه منه للاستثمار فى الدول النامية الا نسبة ضئيلة تتركز فى الصناعات البترولية والتعدينية ، وهى القطاعات التى تجذب هذه الاستثمارات رغبة فى تحقيق أكبر ربح ممكن ، وخاصة فى قطاع استخراج البترول الذى يدر أرباحا ضخمة ولا سيما فى الدول العربية المنتجة للبترول .

كما يرون أنه نتيجة لزيادة هذه الاستثمارات المباشرة فى الدول النامية فقد زاد تنقل الاموال منها الى الدول المتقدمة فى صورة عائدات لهذه الاستثمارات . كما أن زيادة هذه الاستثمارات قد يحد من حرية الدول النامية فى توجيه التنمية ، وبما يشكل عبئا يقلل من نتائج التنمية الاقتصادية حين يعود رأس المال الأجنبى الى بلاده . ويفضل هؤلاء المعارضون أن تقوم التنمية الاقتصادية على الاعتماد على النفس ، أى على تعبئة أكثر قدر ممكن من القدرات الاقتصادية .

وبالعكس يرى مؤيدو رأس المال الأجنبى كسبيل للتغلب على مصاعب التنمية الاقتصادية ، أن هذه الاموال عندما تنتقل من دولة متقدمة الى دولة نامية غالبا ما تحمل معها مهارات ادارية وخبرة فنية لتفكر اليها معظم الدول النامية ، وبالإضافة الى أن هذه الخبرة الفنية والادارية لن تكون مقصورة على المشروعات التى يقيمها رأس المال الأجنبى ، بل غالبا ما تنتشر وتنتج المجال لمشروعات تقام برأس المال الوطنى ، والتي قد تستفيد من الانماط الادارية والفنية التى تطبقها المشروعات الأجنبية ، وكذلك الاستفادة من ومخبرات الانتاج ، وكذلك الاستفادة بما تخلقه المشروعات الأجنبية من طلب على منتجات لتشطة أخرى .

ويرون أنه من الناحية العملية فقد اثبتت التجارب أن الاستثمار الأجنبى المباشر قد ساهم ايجابيا فى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فى الدول المضيفة لرأس المال ، والحد من الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية، وخلق فرص جديدة للعمالة ، وتهيئة الفرصة لتدريب الفنيين ، واستحداث الاساليب العلمية فى المجالات الصناعية والتجارية ، كما أن المنافسة التى تخلقها هذه الاستثمارات انما تدفع المشروعات المحلية القوية لتمسك بمنتجاتها حتى تستطيع أن تحافظ على مركزها التنافسى ، كما أن رأس المال الأجنبى يسهم فى الارتفاع بععدل الاستثمار فى الدول النامية فوق المستوى الذى يتسنى لها تحقيقه على أسس الاعتماد على الموارد الوطنية وحدها .

وعلى العموم يبدو أن موضوع الحدل حول رأس المال الأجنبى أخذ اتجاها آخر ، إذ حدثت تحولات جذرية قرب نهاية الستينات وذلك باتجاه

الاتحاد السوفييتى الى الاستعانة برأس المال الأجنبى فى بعض الصناعات التى تحتاج لرءوس أموال وخبرة فنية عالية كصناعة السيارات ، وكذلك تصير موقف بلتى الدول الاشتراكية الأخرى تجاه رأس المال الأجنبى . وقد وصل الموقف الى قمته بوضع أساس للوفيق بين الدولتين الأعظمين كبداية للتعاون المتبادل وكتتهام لسياسة الاكتفاء الذاتى كمرحلة من تاريخ الحركة الاشتراكية .

ويمكن القول ان الاتحاد السوفييتى لجا الى التعامل مع العالم الرأسمالى لتحقيق زيادة الاستهلاك للشعب السوفييتى وللتغلب على مشكل التنمية داخليا وخاصة فى التنمية الزراعية والتقيب من البترول والمعادن ، ولم يكن الاتحاد السوفييتى يستطيع ان يضمن التعامل مع العالم الرأسمالى الا اذا حقق لولا التعامل مع الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأساسية فى مجموعة هذه الدول ، كما لا يمكن ان تضمن الولايات المتحدة التعامل مع الكتلة الشرقية ، الا اذا حققت أولا التعامل مع الاتحاد السوفييتى والصين . وقد تزايدت حاجة الولايات المتحدة الى الأخرى للتعامل مع العالم الشيوعى حيث بدأت ايضا تعاني من مشاكل اقتصادية ، وان كتبت مشاكلها منحصرة فى مشكلة فتح الأسواق الخارجة وحماية الأسواق الداخلية نتيجة للتطور الصناعى والتجارى الهائل الذى حققته دول السوق الأوربية المشتركة ، كما حققته اليابان ، بهاتب لزمة الطاقة التى تواجهها الولايات المتحدة .

وفى نفس الاتجاه فلن بلتى دول الكتلة الشرقية وخاصة المجر ورومانيا ويولندا قامت باصدار قوانين لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبى والسماح ببقامة مشروعات يساهم فيها المستثمر الأجنبى بنسبة ٤٩ / من رأس المال ، وتستفيد هذه المشروعات من بعض المزايا كالأعفاء من بعض الضرائب والسماح بتحويل ٥٠ / من أرباح المستثمر الأجنبى للخارج باحدى العملات القابلة للتحويل . وتهدف هذه الخطوات الى الاستعانة برأس مال الأجنبى فى ادخال التكنولوجيا الحديثة وأساليب التسويق المتطورة خاصة فى قطاعات الالكترونيات والكهرباء والصناعات الثقيلة والكيماويات . لما يوغوسلافيا فقد توسعت تماما فى جذب رأس المال الأجنبى منذ عام ١٩٦٧ ، واتبعت فى ذلك العديد من الوسائل ، ويوجد الآن بها شركات مشتركة مع بعض الشركات الأوربية تعمل فى مجال انتاج السيارات والأدوات الكهربائية ، والمواد الكيماوية والأدوية .

هذا وقد انعكس نفس الاتجاه على العديد من الدول النامية التى كتبت تسير على مبدأ عدم الاعتماد على الاستثمارات المباشرة ، وأخذ الكثير منها يعيد النظر فى موضوع الاستعانة بهذه الأموال ، ويميل اغلبها الى التوسع بل ومحاوله جذب الاستثمارات الأجنبية مع وضع القيود المناسبة وتحديد المجالات التى يمكن ان تستثمر فيها هذه الأموال .

ومع ذلك فانه لا يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تصبح مرة أخرى موردا رئيسيا لتدفق الأموال الى الدول النامية ، اذ حتى

لو لم تحت هذه الدول الطلب على مصراعيه امامها فان مجالات الاستخدام لن تزيد عن مجالات معينة دون المجالات الأخرى والتي يطلق عليها (المجالات الحساسة *Sensitive Areas*) والتي تتكون غالبا من الصناعات والانشطة والتي تعتبر لها أهمية كبرى ولا يكون من غير المنطق تركها في أيدي اجنبية ، مثل القطاع المصرفي ، والتأمين ، والتجارة ، والنقل البحري ، والطيران ، والبتترول ، والغاز الطبيعي والكهرباء .

ولعل في دراسة أخيرة للبنك الدولي^(١) تركيزا واضحا لمشاكل تدفقت الأموال الأجنبية للدول النامية ، إذ تقرر أن الديون الخارجية قد ارتفعت للدول النامية (عدد ٨٠ دولة ناهية أعضاء في البنك الدولي) من ٢١٦ بليون دولار عام ١٩٦١ الى حوالي ٦٧٠ بليون دولار في عام ١٩٧٠ ، وتشير التقديرات الأولية الى أن هذا الرقم يبلغ في عام ١٩٧١ حوالي ٧٥ بليون دولار ، وإذا ما أضيفت الى هذه المديونية - مديونية الدول الأخرى التي لم تشملها التقديرات (وكما تقدرها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD) فان إجمالي الديون الخارجية في نهاية عام ١٩٧١ من المحتمل أن يصل الى ٨٤ بليون دولار .

هذا ويلاحظ أن الديون الخارجية من حيث المصدر (رسمية سواء ثنائية او متعددة الأطراف - وخاصة) في عام ١٩٧٠ ، كتبت نسبة الديون الرسمية الثنائية منها ٥١.٣٪ ومثلت ديون المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف ٢٠.٤٪ ، والديون الخاصة من الأفراد ٢٨.٣٪ .

ومن ناحية التوزيع حسب المناطق ، فان منطقة جنوب آسيا حصلت على أعلى نصيب من القروض الرسمية المتعددة الأطراف ، ونسبة ٦٥٪ من القروض الخاصة الفردية . لها منطقة الشرق الأوسط فقد كل لها النصيب الأكبر من القروض الخاصة حيث بلغت ٥١.٧٪ من إجمالي القروض ، وعلى ٣٨٪ من القروض الرسمية الثنائية ، وعلى ١٠.٣٪ من القروض الرسمية المتعددة الأطراف .

وتوضح دراسة البنك الدولي بأن الدول التي تتميز بتخفيض الدخل الفردي تستوعب النصيب الأكبر من القروض الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف ونسبة ضئيلة من القروض الخاصة ، والعكس بالنسبة للدول النامية ذات الدخل الفردي المرتفع .

لها عن خدمة الديون - فان الدراسة توضح أن معدل زيادة خدمة الديون خلال عقد الستينات يقدر بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٩٪ الا أن

1- International Monetary Fund -- Survey, June 25, 1972.

هذا المعدل ارتفع الى اضعف ، في سنوات ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ . بل اكثر من هذا فمن المتوقع أن يتزايد هذا المعدل خلال النصف الاول من عقد السبعينات وذلك لان فترات السماح (Grace Periods) لجموعة كبيرة من القروض التي منحت في بداية عقد الستينات بدأت لتنتهي . كما ان هناك انخفاضاً واضحاً في المنح الرسمية (Official Grants) والقروض الميسرة (Soft Loans) بحلت زيادة واضحة في القروض التجارية ذات الاجل القصير وانساعار الفائدة المرتفعة .

ومن البيانات الاحصائية المتاحة لعقد ٥٥ دولة نلمية يلاحظ ان معدل خدمة الديون قد ارتفع خلال المدة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ بنسبة تزيد كثيراً عن نسبة زيادة عائدات المصارعات . ولذلك ففى ٣٥ دولة من هذه لدول ارتفعت معدلات خدمة الديون اكثر من ٥٠٪ . وقد ترتب على ذلك ان عانت الدول النامية بشكل كبير نتيجة لهذا الاتجاه غير المناسب ، ذيقدر المعدل المتوسط لخدمة الديون لدول التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي اقل من ١٠٠ دولار قد ارتفع من ٤٠٪ في عام ١٩٦٥ الى ٨٠٪ في عام ١٩٧٠ . أى بمعدل زيادة بلغ حوالي ٦٥٪ ، وبالتنسبة للدول التي يتراوح فيها معدل دخل الفرد من ٢٠٠ دولار الى ٣٠٠ دولار فقد ارتفع معدل خدمة الديون من ٢٨٪ في عام ١٩٦٥ الى ٨٨٪ في عام ١٩٧٠ ، بينما لم يتغير هذا المعدل وظل شبه مستقر خلال هذه الفترة لدول التي يزيد فيها الفرد عن ٣٠٠ دولار .

وتخلص الدراسة الى انه يتضح من استعراض حجم الدين اخرجية للدول النامية ، وهيكل آجال استحقاقها ، والزيادة الكبيرة في ارقام خدمة الديون ، الى ان الوضع يحتاج لزيادة اهتمام ورعاية المجتمعات الدولية ، وخاصة بالنسبة لبعض الدول النامية التي أخذت تتعثر في السداد ، مما يترتب عليه اتوقف عن منحها المزيد من القروض وبطلانها بالقروض المستحقة مما يزيد الوضع سوءاً . وتطلب الدراسة الدول المتقدمة بانواع منها جديد لمحاولة حل مشكلات الديون ، ويتطلب ذلك دراسة توقعات خدمة لديون لكل دولة على حدة في ضوء حجم القروض التي عليها : وشروط هذه القروض ، والتدفقات المالية المتوقعة والمكثفة اليها . والتعديلات التي يمكن ادخالها لحل مشكلات القروض القائمة والمستحقة ، مع ضرورة تعديل شروط الائتمانات المتعددة الأطراف المعتمدة بين مؤسسات التمويل الدولية والدول النامية لصالح الدول الأخيرة مع الاخذ في الاعتبار مصلحة الدائنين .

